

Distr.: General
26 March 2008
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن بقراره ١٧٨٠ (٢٠٠٧) ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وطلب مني أن أقدم إليه كل ستة أشهر تقريراً عن تنفيذ هذه الولاية، في موعد غايته ٤٥ يوماً قبل تاريخ انتهائها. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حصلت منذ تقريري الأخير المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس (S/2007/503) والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، ويتضمن أفكاراً أولية عن وضع خطة للتدعيم.

ثانياً - التطورات السياسية

٢ - واصلت حكومة هايتي بذل جهودها لفتح قنوات مع المجموعات السياسية وتعزيز مؤسسات الدولة. غير أن الحالة السياسية لا تزال هشة بسبب استمرار الانقسامات السياسية وضعف مؤسسات الدولة، وكذلك غياب أيّ تحسّن ملموس في الظروف المعيشية الصعبة لمعظم السكان. وعانى العديد من سكان هايتي من صعوبات إضافية مرتبطة بارتفاع الأسعار الذي طرأ مؤخراً على عدد من السلع والمنتجات الأساسية. وأدّى التصور العام لتدهور الأحوال الأمنية إلى تفاقم التوتر، بما في ذلك ارتفاع عدد حالات الاختطاف منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي. ويمكن أن تتفاقم تلك الضغوط بسبب المناورات السياسية نتيجة اقتراب موعد الحملة الانتخابية لتجديد ثلث عدد المقاعد في مجلس الشيوخ.

٣ - وعلى الرغم من بعض الإنجازات الهامة، هددت الاختلافات بين الأجهزة الحكومية بعض الأحيان بتقويض مستوى التعاون اللازم لتيسير قيام حكم فعال. وعملت هذه الأجهزة الحكومية معاً لسن تشريعات أساسية لإجراء إصلاحات قضائية. ومن التطورات الهامة



الأخرى المشتملة على تعاون، الاتفاق على مجلس انتخابي مؤقت جديد والتوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه في ١٤ كانون الثاني/يناير وأتاح لعشر أعضاء في مجلس الشيوخ تنتهي فترة ولايتهم هذا العام البقاء في مناصبهم حتى اعتماد قانون انتخابي جديد. وفي أوائل عام ٢٠٠٨، انتخب مجلس النواب ومجلس الشيوخ مكثيين جديدين أعربا عن اعتزامهما تعزيز التعاون بين المجلسين.

٤ - وواصل الرئيس بريغال التشديد على ضرورة المضي قدما في الإصلاح الجاري لمؤسسات سيادة القانون ومواصلة جهود مكافحة الفساد والإفلات من العقاب. وشدد الرئيس في الكلمة التي ألقاها في افتتاح الدورة البرلمانية الثامنة والأربعين في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ على أن البلد لا ينبغي أن يتوقع حلا سريعا لمشكلاته بل ينبغي للشعب الهايتي أن يكون خلاقا ويحافظ على إرادته في إعادة بناء البلد. ولاقت مطالبة الرئيس، في الكلمة نفسها، بقيام شراكة بين القطاعين العام والخاص استحسنانا، لكنها لم تؤد بعد إلى مبادرات محددة. ومع أن دعوة الرئيس إلى إصلاح الدستور، واستفساراته عن الحاجة إلى جيش، وتصريحاته بشأن ارتفاع تكلفة المعيشة قد واجهت بعض الانتقاد، إلا أنها ساهمت أيضا في دفع الزعماء السياسيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى إمعان التفكير في هذه المسائل.

٥ - وأدت التوترات الداخلية بين الحكومة والبرلمان إلى استدعاء رئيس الوزراء للمثول أمام مجلس النواب في ٢٨ شباط/فبراير. وخلال نقاش استمر ١٠ ساعات، أجاب رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة على مجموعة من الأسئلة تعلق بمعضمتها بارتفاع تكلفة المعيشة، ولكنها تناولت أيضا الأمن والإصلاح القضائي وتنمية الزراعة في البلد. وفي نهاية الأمر، لم يصوت على حجب الثقة عن الحكومة إلا النواب الثمانية الذين كانوا وراء هذا الإجراء، في حين صوت ٦٣ نائبا ضده وامتنع ١٣ نائبا عن التصويت. وإذا كانت تلك النتيجة تمثل تأييدا عاما للنهج الذي تتبعه الحكومة، فإن مجرد استدعاء رئيس الوزراء يشير إلى هشاشة التعاون السياسي وإلى مدى تأثير إحباط الجمهور في ذلك. كما أضر بالديناميكية السياسية في هايتي التحقيق الذي تجريه لجنة مخصصة تابعة لمجلس الشيوخ في المزاعم الموجهة ضد مسؤولين رفيعي المستوى يحملون جنسيتين، الأمر الذي يمنعه الدستور. إضافة إلى ذلك، يوحى عدد من المجادلات العلنية وتقارير وسائط الإعلام باستمرار التوتر بين الجهاز القضائي والشرطة الوطنية الهايتية.

٦ - وتواصل التعاون على مستوى الخبراء بين المسؤولين الهايتيين ونظرائهم في الجمهورية الدومينيكية، بما في ذلك تبادل الزيارات بين مسؤولين رفيعي المستوى في مجال سيادة

القانون. ونشأ بعض التوتر بين مجتمعات محلية على طول الحدود عندما فرضت السلطات الهايتية حظرا على استيراد جميع منتجات الدواجن من الجمهورية الدومينيكية في أعقاب تقارير عن ظهور حالات إنفلونزا الطيور في ذلك البلد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ونتج عن ذلك الحظر نقص في منتجات الدواجن في هايتي وأدى ذلك إلى قيام مظاهرات للموردين في كلا البلدين. وأبرزت تلك الحادثة أهمية الجهود الجارية لإقامة تعاون عملي في مجال إدارة الحدود والعلاقات الإقليمية.

٧ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، عقد وزراء الدفاع في تسعة بلدان مساهمة بقوات من أمريكا اللاتينية اجتماعا في بورت - أو - برانس أكدوا فيه التزامهم بدعم عملية تحقيق الاستقرار في هايتي. وشكّل الاجتماع مثالا على التضامن الإقليمي الذي لا بد منه لاستدامة ذلك الجهد على المدى الطويل. وفي ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، قبلت هايتي رسميا عضوا في منتدى مجموعة ريو خلال مؤتمر القمة الذي عقدته المجموعة في الجمهورية الدومينيكية، الأمر الذي شكل خطوة إضافية في عملية اندماج البلد في الهياكل الإقليمية.

الانتخابات

٨ - في أعقاب مشاورات مكثفة مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، عين الرئيس بريفال أعضاء مجلس انتخابي مؤقت جديد في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وعيّن مدير عام جديد للمجلس في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ للحلول محل المدير السابق الذي كان قد استقال بعد ستة أسابيع من توليه منصبه. وأسندت إلى المجلس الجديد ولاية تمثلت في تنظيم انتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ وأي انتخابات أخرى لملء مناصب قد تصبح شاغرة، والانتخابات غير المباشرة للجمعيات والمجالس المحلية بعد أن يتم اعتماد الإطار القانوني اللازم. وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، قدّم المجلس إلى الحكومة، كمهمة أولى يؤديها، مشروع قانون انتخابي أحيل لاحقا إلى البرلمان لينظر فيه.

٩ - وتساعد البعثة في التخطيط للجوانب اللوجستية والأمنية للانتخابات المتعلقة بمجلس الشيوخ، التي أبدت الجهات المانحة عزمها على توفير التمويل اللازم لها، وخصوصا عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأدى مضي المكتب الوطني الهايتي المعني بوثائق الهوية في تحديث قوائم الناخبين، بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية إلى تسجيل أكثر من ٤٥٠.٠٠٠ ناخب جديد حتى الآن.

ثالثاً - الدعم المؤسسي وتعزيز مقومات الدولة

١٠ - ظلت مؤسسات الحكم تعاني من نقص الموظفين المؤهلين ورداءة البنى التحتية ومحدودية الموارد. وأقرّ الرئيس بريفال بأهمية تلك التحديات وحدّد تحديث الدولة كأولوية أساسية للفترة الباقية من ولايته. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، وافقت الحكومة على برنامج لإصلاح الدولة يعرض رؤيا لإصلاح الإدارات العامة ويقدم إطاراً لوضع سياسة من أجل تطبيق اللامركزية ويحدد آليات تنفيذها. وأوكلت إلى لجنة توجيهية أنشئت مؤخراً مهمة إصلاح الإدارة، وخُصّصت موارد من الميزانية الوطنية لهذه الغاية. وإضافة إلى المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة، يبقى الدعم السخي الذي يقدمه المجتمع الدولي أساسياً لمواجهة التحديات التي يطرحها هذا المجهود الإصلاحية الكبير.

١١ - وتواصل البعثة توفير الخبرة والمساعدة الفنية دعماً للمؤسسات الرئيسية. وتعمل البعثة مع رئاسة كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ لتعزيز القدرات التشريعية، مع التركيز على توفير موارد إضافية للجان معينة، وتعزيز الاتصالات بين الجهازين التنفيذي والتشريعي، وتيسير حضور الجلسات العامة مباشرة عبر بثها بشكل حي.

١٢ - وتساعد البعثة وزارة الداخلية والحوكمة المحلية، عبر استخدام مشاريع سريعة الأثر، على تعزيز قدرة المجالس البلدية عن طريق توفير خبرة فنية بشأن إدارة الميزانية وفي عملية التجديد الجارية منذ تموز/يوليه ٢٠٠٧ لعشرة مكاتب تابعة لرؤساء بلديات. وقامت الوزارة، في محاولة منها لكفالة المساءلة في ما يتعلق باستخدام الأموال العامة المقدمة إلى المجالس البلدية، بإصدار تعليمات تطلب فيها إقفال الحسابات القديمة قبل صرف مخصصات جديدة، ودخلت في مشاورات مكثفة مع الجهات الفاعلة في جميع الإدارات لكفالة احترام الإجراءات المالية. وفي هذه الأثناء، استضافت البعثة عدداً من المنتديات العامة في جميع أنحاء البلد في أواخر عام ٢٠٠٧ لتيسير النقاش الدائر بشأن مسألتي الحوكمة والفساد.

١٣ - كما قدمت البعثة المساعدة في إطار الجهود التي تبذلها السلطات الهايتية لتعزيز إدارة الحدود. واستضافت اللجنة الرئاسية الهايتية المعنية بتنمية الحدود أربعة اجتماعات شهرية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ شاركت فيها البعثة وشركاء دوليون آخرون. وكان الهدف إنشاء مجلس تنسيق برئاسة رئيس الوزراء لدعم وضع نهج شامل لإدارة الحدود سيجري في إطاره تعزيز وجود الدولة على طول الحدود، ومعالجة المسائل المتصلة بالهجرة والجمارك والأمن. وعيّنت الحكومة رئيس اللجنة كجهة مرجعية مؤقتة لإدارة الحدود. كما أبدى مسؤولون في حكومة الجمهورية الدومينيكية دعمهم للجهود التي تبذلها البعثة لمساعدة

السلطات الهايتية في تشديد أمن الحدود وتشجيع تنسيق الأنشطة على جميع المستويات، حسب الحاجة.

١٤ - وتعاني القوات الحكومية المتواجدة على الحدود البرية وفي الموانئ الرئيسية من نقص فادح في ما يلزمها من بنية تحتية وموظفين ومعدات. وفي ما يتعلق بالقوات البحرية الوطنية، يقتصر امتلاك القدرات الأساسية على قاعدتي بورت - أو - برانس وكاب هايسيان فقط، وقد تعهدت الجهات المانحة بالتبرع لمساعدة الحكومة على إقامة قاعدة إضافية في لي كاي. ويمكن لوجود البعثة في المنطقة، على النحو المشار إليه أدناه، أن يساعد في توفير الأمن وبعض الدعم اللوجستي على المدى القصير. لكن سيلزم تقديم مساعدة ثنائية مستدامة ومنسقة لتمكين الدولة من الوصول إلى مستوى كاف من القدرة في مجالات الجمارك والهجرة وحماية الحدود.

رابعاً - الحالة الأمنية

١٥ - شهدت الحالة الأمنية تحسناً ملموساً منذ تنفيذ العمليات الكبرى ضد العصابات في أوائل عام ٢٠٠٧، لكن احتمالات هشاشة الوضع لا تزال واردة. ومنذ كانون الأول/ديسمبر، شهدت عدة أحياء في بورت - أو - برانس ارتفاعاً في مستوى الإجرام وزيادة في عدد حالات الاختطاف المبلغ عنها. فقد وصل متوسط عدد حالات الاختطاف المبلغ عنها شهرياً في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٨ إلى ٢٨ حالة بعد أن كان ١١ حالة قبل ستة أشهر من ذلك. كما أن هناك دلائل متكررة على أن العصابات قد تحاول أن تنظم نفسها من جديد.

١٦ - وازداد عدد المظاهرات المضادة للحكومة، مع التركيز بشكل خاص على ارتفاع تكلفة المعيشة. وسجلت البعثة حصول ١٦٤ مظاهرة من هذا النوع في الأشهر الستة السابقة لآب/أغسطس ٢٠٠٧ و ٢٥٨ مظاهرة في الأشهر الستة التالية. ويبدو أن بعض تلك الاحتجاجات قد نظمتها مجموعات سياسية، وأنها على الرغم من نطاقها المحدود حتى الآن قد حصلت في عدد من المناطق في البلد. ويُخشى أن تتعمد الجهات التي تتصور أن عمليات الإصلاح الجارية تهدد مصالحها إثارة قلاقل إضافية، بما في ذلك عبر تنظيم أعمال عنف. وظلت الحالة الأمنية هادئة عموماً في المناطق خارج العاصمة، لكن جرى الإبلاغ عن وقوع اضطرابات وعن حالات من اقتصاص الناس لأنفسهم بأنفسهم. ويمكن لأنشطة الاتجار غير المشروع التي يُشتبه في حصولها بحراً على طول الساحل وجواً، وكذلك لحركة السلع والأشخاص غير الخاضعة للمراقبة عبر الحدود البرية، أن تساهم في نشوء حالة من عدم

الاستقرار. وأظهرت حالات سوء التفاهم بين المجتمعات المحلية في المنطقة الحدودية توجّها نحو التصاعد في غياب سلطة الدولة.

١٧ - ومع ازدياد عدد أفراد الشرطة الوطنية الهايتية وتحسّن طابعها المهني، تزداد فعاليتها تدريجياً في إلقاء القبض على المجرمين، وقد أُبلغ عن قيامها بضبط عدة شحنات من المخدرات. غير أنّ عدد أفراد الشرطة الإجمالي لا يزال أقل من الحد الأدنى المطلوب لبلد بحجم هايتي، ولا تزال موارد هذا الجهاز محدودة وينقصه تدريب معمق. لذا، تظل المشاركة الفعالة للعنصرين العسكري والشرطي للبعثة أمراً لا بد منه.

١٨ - وتواصل البعثة تقديم الدعم الميداني للشرطة الوطنية الهايتية عبر تسيير دوريات عسكرية في جميع أنحاء البلد وعبر الأنشطة التي تنفذها وحدات الشرطة المشكلة التابعة لها في مناطق بورت - أو - برانس وغونايف وكاب هايسيان الحضرية الرئيسية. ولمواجهة الأخطار المحدقة في بورت - أو - برانس وضواحيها، ومن أجل المحافظة على زخم مكافحة الأنشطة الإجرامية، تعمل البعثة عن كثب مع السلطات الوطنية لتكثيف الجانب الأمني من ولايتها، في خلال الجمع بين إقامة نقاط تفتيش متنقلة وثابتة، وتسيير دوريات أكثر حزمًا، وتنفيذ عمليات محددة الأهداف، ونشر عدد أكبر من أفراد الشرطة المشاة. وتقدم البعثة أيضاً للشرطة الوطنية الهايتية مساعدة محددة الأهداف دعماً لجهودها في التصدي للجرائم الكبرى وعمليات الاختطاف، وفي الوقت نفسه حماية المواقع الاستراتيجية مثل السجون الوطنية.

١٩ - ونشرت البعثة أفراداً من العسكريين والشرطة في أربعة معابر حدودية برية في كانون الأول/ديسمبر. وسيجري تدعيم تلك الجهود عن طريق نشر وحدة من الشرطة المشكلة في هانش. وستمثل المرحلة الثانية من العملية في نشر البعثة قواتها حوار الموانئ ذات الأولوية التي يجري اختيارها بشكل مشترك مع الحكومة. ويجري حالياً تعزيز الأمن في تلك المناطق عن طريق تسيير دوريات برية، وسيجري تعزيزها في المستقبل عبر نشر قوات بحرية تكميلية. وترمي تلك الجهود بشكل أساسي إلى تعزيز الأمن والمساعدة في بسط سلطة الدولة. ومن المتوقع أن تؤدي أيضاً إلى زيادة جباية الدولة للرسوم. وإضافة إلى ذلك، ينبغي لها أن تردع أنشطة الاتجار غير المشروعة، وخصوصاً تلك المتصلة بالأسلحة والمخدرات، التي تنطوي على تبعات على استقرار البلد. وستظل مشاركة بلدان أخرى من المنطقة، بما في ذلك عبر توفير المعلومات والمساعدة على تسيير دوريات إضافية، أمراً لا بد منه لتعزيز فعالية تلك الجهود.

الحد من أعمال العنف داخل المجتمعات المحلية

٢٠ - واصلت البعثة تنفيذ برنامجها المنقح للحد من أعمال العنف داخل المجتمعات المحلية، الذي يركز على الدعم المؤسسي، والمشاريع التي تستدعي أيدي عاملة كثيفة، والرقابة على الأسلحة الصغيرة.

٢١ - وقُدِّم دعم لوجستي ومالي وتقني للجنة الوطنية لترفع السلاح والتفكيك وإعادة الإدماج لتعزيز قدراتها. ويتمثل النهج الاستراتيجي الذي اعتمدته الحكومة في نهج للتنمية الحضرية يقوم على أساس عملية تشاركية. وستدعم البعثة جهود الحكومة الرامية إلى إنشاء منتديات للمجتمعات المحلية في تسعة مجالات ذات أولوية ترى الحكومة أنها تتطلب عناية عاجلة. وستستفيد هذه المنتديات من وجود مكتب تنسيقي خاص تنشئه الحكومة للتسريع بتنفيذ المشاريع داخل المجتمعات المحلية المستهدفة.

٢٢ - وتسعى البعثة أيضا إلى تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية الضعيفة بالتركيز على إيجاد فرص عمل قصيرة الأجل يمكن أن تيسر إعادة إدماج العناصر المسلحة السابقة. وفي ١ آذار/مارس، بدأت البعثة ستة مشاريع تستدعي أيدي عاملة كثيفة في المجتمعات المحلية المتضررة من أعمال العنف تشغل ٥٧٢ ٧ فردا، منهم ٢١٤ فردا من المسلحين السابقين، وسيُشرع في سبع مشاريع أخرى خلال الأسابيع المقبلة. وقد حُددت كل المشاريع بالاشتراك مع السلطات المحلية. وتدعم البعثة أيضا إدارة السجون الوطنية في تنفيذ برنامج تجريبي لإعادة الإدماج قبل الإفراج عن المساجين مدته أربعة أشهر لفائدة ٢٠٠ فرد من المقرر الإفراج عنهم قريبا.

٢٣ - وبالإضافة إلى ذلك، تساعد البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة في تنقيح التشريعات الحالية المتعلقة باستيراد الأسلحة وحيازتها، وفي تنفيذ نظام لتسجيل الأسلحة. وتدعم البعثة أيضا الشرطة الوطنية الهايتية في إصلاح وحدة تسجيل الأسلحة التابعة لها، وفي برنامج جديد لتسجيل حوالي ١٠٠ ٦ قطعة سلاح سُرع فيه في شباط/فبراير. وقامت البعثة بحملة للتعبئة والتوعية الاجتماعية للترويج لثقافة اللاعنف استهدفت حوالي ١٠٠ ٠٠٠ مواطن في المجتمعات المحلية الضعيفة.

خامسا - إصلاح هياكل سيادة القانون

٢٤ - يكتسي إصلاح هياكل سيادة القانون أهمية حاسمة في توطيد الاستقرار في هايتي. ويشكل اعتماد إطار لاستقلالية الجهاز القضائي بمثابة خطوة كبرى إلى الأمام تكمل اعتماد خطط لإصلاح الشرطة والجهاز القضائي ونظام السجون في وقت سابق. وسيكون

من الأساسي ترجمة الخطط إلى أعمال، وإتاحة ما يلزم من تمويل وطني ودولي لدعم عمليات الإصلاح المذكورة. وتمشيا وجهود البعثة الرامية إلى دعم تطوير جميع المؤسسات المعنية بسيادة القانون على نحو متسق، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتشاور مع الحكومة، على إنشاء صندوق استئماني مشترك لدعم سيادة القانون، من شأنه تيسير حشد المعونة الدولية وتنسيقها. وما زال توفير الدعم والمساعدة على المستوى الثنائي ضروريا في جميع هذه المجالات.

٢٥ - وفي الوقت الذي يبدأ فيه نفاذ عمليات الإصلاح الطويلة الأجل هذه، تسعى الحكومة إلى تعزيز سلسلة إجراءات قانون العقوبات من خلال تقديم مساعدة محددة الهدف في تجهيز القضايا ذات الأولوية العليا للحد من خطر عدم توجيه تهم إلى من يعتقلون لارتكابهم جرائم خطيرة أو عدم تقديمهم للمحاكمة بالمرة بسبب عدم جمع الأدلة أو اتباع الإجراءات الصحيحة أو عدم توثيق القضايا على نحو كاف. وقد طلب الرئيس بريفال مساعدة البعثة في كفالة إجراء استعراض قضائي فعال للقضايا ذات الأولوية العليا المتصلة بالاختطاف والجريمة المنظمة.

تعزيز قدرات هايتي في مجال الأمن

٢٦ - أُحرز مزيد من التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مجال تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية. إلا أنه ما زال يتعين القيام بالكثير لبلوغ ما مجموعه ١٤ ٠٠٠ فرد، وهو العدد الذي تقرر في خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية أنه ضروري للقيام بالمهام الأساسية للشرطة. وسيلزم بذل المزيد من الجهود لرفع عدد أفراد الشرطة اللازم للاضطلاع بالنطاق الكامل للمهام الأمنية، بما في ذلك المهام المتصلة بحراسة السواحل ومراقبة الحدود وفرق المطافئ ونظام السجون، بحيث يتراوح بين ١٨ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ فرد.

٢٧ - ويعمل حاليا حوالي ٨ ٤٤٤ فردا في الشرطة الوطنية الهايتية؛ إلا أن ١ ٠٠٠ فرد منهم يضطلعون، جزئيا أو كليا، بمهام أخرى مثل إطفاء الحرائق (١ ٤٤)، وحراسة السواحل (٦٩)، والسجون (٧٩٠). ومن بين الأفراد البالغ عددهم ٧ ٤٤١ فردا الذين يضطلعون بمهام تقتصر على حفظ النظام والأمن، جرى تعيين ٦٢٧ فردا تخرجوا في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ من الفوج التاسع عشر لأكاديمية الشرطة، في لواء التدخل المتنقل الجديد لبورت - أو - برانس. وتتواصل حاليا عملية اختيار الملتحقين الجدد بالفوج العشرين للشرطة. أما بالنسبة للأفراد الموجودين في الخدمة بالفعل، فقد ساعد ما قدمته البعثة من رصد وإرشاد، بما في ذلك التدريب الميداني، في تعزيز القيم الأساسية لديهم وإيصال مستوى مهاراتهم إلى نفس مستوى المتخرجين من الأكاديمية.

٢٨ - وكجزء من عملية فحص السجلات الشخصية، خضعت للاستعراض ملفات مجموعها ٣ ٥٨٨ ملفاً أو هي قيد الاستعراض في خمس مقاطعات من جانب أفرقة مشتركة بين الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة؛ وأغلبية تلك الملفات تخص أفرادا التحقوا بالأفواج السابقة لأكاديمية الشرطة. وقد جرى حتى الآن فصل ٦١ من الملتحقين الجدد نتيجة التحقق من سوابقهم. وفي المجموع، يوجد ٢٢٣ ملفاً مقفلاً جاهزاً للتسليم إلى السلطات الهايتية بينما لا يزال النظر مستمرا في الحالات المتبقية.

٢٩ - وما زالت البعثة تعمل بشكل وثيق مع السلطات الوطنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة في مجال تنمية القدرات المؤسسية للشرطة الوطنية الهايتية، بوسائل منها إشراك أفراد شرطة البعثة في التدريب ووضع المناهج الدراسية والرصد والإرشاد. وبغية الإسهام بفعالية، تسعى البعثة إلى تعزيز عنصر الشرطة التابع لها بأفراد لديهم مهارات متخصصة في مجالات من قبيل التحقيقات الجنائية وإدارة الحدود والإدارة واللوجستيات.

٣٠ - وبناء على طلب من الرئيس بريفال، تعطي البعثة الأولوية للجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الشرطة القضائية في هايتي، التي يتعين عليها أن تضطلع بدور أساسي في مكافحة الإفلات من العقاب والجرائم الكبرى. وتساعد البعثة السلطات الهايتية على وضع مجموعة إصلاحات تشمل خطط عمل لتقييم الكفاءة والأداء، وملاك الموظفين، وإعادة توزيع حيز المكاتب، والمعدات، والتحسينات التكنولوجية، والتدريب في مجال التقنيات والأخلاقيات. وستزيد قدرات مختبر الشرطة الوطنية الهايتية في الأشهر القادمة بإنشاء نظام لأخذ البصمات ونظام خاص بعلم حركة المقذوفات.

٣١ - وما زالت البعثة تعمل على تعميم مراعاة المسائل الجنسانية في الشرطة الوطنية الهايتية من خلال وضع مواد تعليمية لأكاديمية الشرطة والتدريب بالتعاون مع مراكز التنسيق المعنية بالمسائل الجنسانية التابعة للشرطة الوطنية الهايتية. وتُنفذ عملية تسجيل لتشجيع النساء على الانضمام إلى الشرطة، مما أسفر عن تقديم آلاف النساء لطلبات ترشيح لشغل حوالي ١٥٠ مقعداً في الفوج العشرين؛ وقد نجحت ٧١٠ نساء في امتحان الدخول. وستة في المائة من أفراد الشرطة الوطنية الهايتية الذين يضطلعون بمهام حفظ النظام والأمن هم حالياً من النساء.

٣٢ - وقد جرى الإعلان إلى اليوم عن التبرع أو المساهمة بحوالي ٢٥ مليون دولار في إطار الدعم الثنائي وذلك دعماً لخطة إصلاح الشرطة الرامية، في جملة أمور، إلى إنشاء مقر جديد لهيئة التفتيش العامة، وتحديد مراكز الشرطة في المقاطعات الجنوبية والغربية، وتشديد قاعدة بحرية في مدينة لي كاي، وتوفير المعدات اللازمة للعمليات العادية وتوسيع أكاديمية الشرطة

بهدف إتاحة تنظيم دورتين متزامنتين للتدريب الأساسي تضم كل منها ٧٥٠ ملتحقا جديدا، وسيسهم هذا المشروع مساهمة كبيرة في بلوغ الهدف المذكور أعلاه المحدد في ١٤٠٠٠ فرد. وكان تمويل مشاريع الأثر السريع حاسما في بعض المشاريع الملحة المتعلقة بإصلاح البنى التحتية.

٣٣ - وفي نفس الوقت، أنشئت لجنة رئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ للنظر في مسألة تعزيز الأمن العام في هايتي. وفي أول تقرير صدر عن اللجنة الرئاسية في كانون الثاني/يناير، ناقشت اللجنة مسألة تحديد سياسة دفاعية ومسألة الأمن الوطني. وستواصل مشاورتها مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، قبل تقديم توصياتها النهائية.

النظام القضائي

٣٤ - خطت عملية الإصلاح القضائي خطوة كبيرة إلى الأمام باعتماد ثلاثة قوانين رئيسية، سنت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، بشأن استقلالية الجهاز القضائي، وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء وكلية القضاة، ووضع القضاة. وتشكل تلك القوانين ركيزة من الركائز الأساسية للإصلاح القضائي، بما أنها تنص على تدابير الإشراف والتدابير التأديبية، بما في ذلك عملية لإصدار الشهادات وإنشاء هيئة تفتيش قضائية، وإدارة الشؤون المتعلقة بالوظيفة القضائية، وتوفير تدريب أولي واحد للقضاة، وتسوية أجور القضاة وشروط عملهم. وقد قامت لجنة المتابعة المعنية بالإصلاح القضائي (انظر S/2007/503، الفقرة ٣٩)، التي تواصل الاضطلاع بدور مهم في توجيه وتعزيز عملية الإصلاح، بتيسير التوصل إلى توافق الآراء اللازم في البرلمان. وتسعى البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا إلى تنسيق أنشطة البلدان المانحة لدعم تنفيذ هذه القوانين.

٣٥ - وفي إطار البحث المتعلق بالنمو الوطني واستراتيجية الحد من الفقر، اعتمدت حكومة هايتي خطة للإصلاح القضائي مدتها ثلاث سنوات تتسق مع خمس ركائز جرى تحديدها في أعقاب مشاورات موسعة مع الجهات الفاعلة محليا ودوليا وهي: إعادة تنظيم وزارة العدل والأمن العام وتحديثها؛ وتعزيز الجهاز القضائي؛ وتحسين سبل الوصول إلى العدالة وكفاءة المحاكم؛ وإصلاح مرافق السجون وتطويرها؛ وتحديث التشريعات الرئيسية. ومن الضروري التركيز بوجه خاص على إعادة تنظيم الوزارة وبناء قدراتها، وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء، وإعادة فتح كلية القضاة.

٣٦ - وتقدم البعثة الدعم التقني والمشورة لوزارة العدل والأمن العام وكلية القضاة في التحضير لفتح الكلية. ودربت البعثة أيضا ١٥٠ قاضيا من قضاة الصلح في مجال تنفيذ القواعد والأنظمة الداخلية، و ٦٠ مدعيا عاما وفردا من أفراد الشرطة في مجال المحاكمة

بإجراءات موجزة، و ٢٠٠ من القضاة وأفراد الشرطة والعاملين الطبيين في مجال التحقيقات الجنائية. وواصلت البعثة عقد اجتماعات يومية مع الجهات الفاعلة في الميدان القضائي على صعيد البلد لتحسين التنسيق بين الجهاز القضائي والشرطة، مع القيام في الوقت نفسه برصد جلسات المحاكم الجنائية والقضايا الحساسة على حد سواء. وتقدم البعثة أيضا مشورة ومساعدة تقنية يومية إلى الوزارة والعاملين في الميدان القضائي، وتساعد في تنسيق المشاركة الدولية من أجل كفالة اتباع نهج موحد في الإصلاح القضائي.

٣٧ - وتواصل البعثة جهودها الرامية إلى العمل مع السلطات الهايتية والجهات المانحة وغيرها من أصحاب المصلحة لتشجيع توفير المساعدة القانونية لمن هم في حاجة إليها. وقد اتخذت خطوة أولى بإنشاء مكتب للمساعدة القانونية في سيبي سولاي في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ويُنتظر أن تفتح خمسة مكاتب إضافية على صعيد البلد.

٣٨ - وتشمل القوانين الجديدة وخطة الإصلاح القضائي الممتدة لثلاث سنوات أهدافا رئيسية وجدول زمنية مرتبطة بها. إلا أن حساسية هذه المسائل والزمن اللازم للتشاور بشأنها قد يجعلان من الصعب التقيد بجدول زمني معين. فعلى سبيل المثال، يُتوقع أن يستغرق إنشاء المجلس الأعلى للقضاء مدة قد تصل إلى ستة أشهر. وسيكون من الأساسي أن تستمر السلطات الهايتية في إعطاء الأولوية لهذه العملية بهدف الحفاظ على ما تحقق من زخم.

نظام السجون

٣٩ - وضعت السلطات الهايتية مخططا لعملية إصلاح نظام السجون في البلد وذلك باعتمادها الخطة الاستراتيجية لإدارة السجون الوطنية. إلا أن الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان في الوقت الراهن في سجون هايتي تتسم بالصعوبة وتتطلب عناية عاجلة. ففي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، كان أكثر من ٦ ٦٠٠ من المحتجزين مسجونين في ١٧ سجنا، في مساحة ينبغي ألا تؤوي أكثر من ١ ٠٨٨ سجيناً وفقاً للمقاييس الدولية. ويؤوي السجن الوطني في بورت - أو - برانس حالياً ٣ ٢٣٩ سجيناً في مساحة لا تليق لإيواء أكثر من ٤٣٨ سجيناً.

٤٠ - وعلى الصعيد الوطني، ما زال ٨٢,٧٥ في المائة من السجناء رهن الحبس الاحتياطي. وقد اتخذت وزارة العدل والأمن العام خطوات لمعالجة تلك المسألة من خلال العمل الذي تقوم به اللجنة الاستشارية المعنية بالحبس الاحتياطي المطول، وتخفيض متوسط وقت الاحتجاز لدى الشرطة، وزيادة عدد جلسات المحاكم. وبالتالي أسفر عمل اللجنة نفسها، التي مُدّدت ولايتها لتشمل جميع الدوائر القضائية لستة أشهر أخرى، عن الإفراج عن حوالي ٥٥٠ سجيناً رهن الحبس الاحتياطي، ويشكل هذا ١٠ في المائة من العدد الإجمالي

للموجودين رهن الحبس الاحتياطي. ولكن ذلك لم يكن كافيا للتقليل من أثر التدفق المطرد للمحتجزين الجدد أو التعويض عن نقص عدد المحاكمات. وبالإضافة إلى ذلك، ولّدت قرارات اللجنة بعض الخلافات، وأثارت بعض التساؤلات بشأن الآثار الأمنية لتلك القرارات ومدى اتساقها والسبب المنطقي الذي استندت إليه. وعموماً، من اللازم بذل مزيد من الجهود المنهجية إذا كان المراد هو تقليل عدد حالات الحبس الاحتياطي بصورة كبيرة.

٤١ - وتواصل البعثة تقديم المساعدة في الحفاظ على الأمن في مرافق السجون وفي اتخاذ تدابير عاجلة لتلبية الاحتياجات الملحة، مع دعم الإصلاح الطويل الأجل في الوقت نفسه. وتقدم البعثة، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المشورة في مجالات التدريب، والبنى التحتية، وإدارة القضايا، والصحة، والسياسات، والعمليات اليومية. وتدعم البعثة أيضاً زيادة التعاون في مجال السجون بين سلطات هايتي وسلطات الجمهورية الدومينيكية، التي تبادلت الزيارات واتفقت على توسيع نطاق تعاونهما، ولا سيما في مجال التدريب.

سادسا - حقوق الإنسان

٤٢ - استمر التحسن الذي شهدته حالة حقوق الإنسان في الفترة المشمولة بالتقرير الأخير حيث انخفض عدد حالات الاعتقال التعسفي، وزاد الالتزام بالمدد المسموح بها قانوناً للحبس الاحتياطي لدى الشرطة، وقل عدد الادعاءات بالتعرض للتعذيب وسوء المعاملة في السنوات السابقة. بيد أن الهشاشة التي يتسم بها ذلك التحسن يستتبع ضرورة التعجيل بالإصلاحات المؤسسية الجارية التي تستند إلى المبادئ العالمية لحقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، بما أن الإصلاحات العميقة والمستدامة في مجال سيادة القانون وبناء المؤسسات ستستغرق حتماً وقتاً طويلاً، فثمة حاجة على المدى القصير إلى تحقيق نتائج ملموسة ورمزية إضافية لتعزيز الثقة لدى العامة.

٤٣ - وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، أحالت البعثة إلى السلطات الهايتية معلومات عن أربع حالات لادعاءات بمصرع أشخاص على أيدي أفراد من الشرطة الوطنية الهايتية. وواصلت هيئة التفتيش العامة للشرطة الوطنية الهايتية تكثيف جهودها الرامية إلى القيام في صفوف الشرطة الوطنية بتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب والمساءلة. واستمرت البعثة في التعاون الوثيق مع هيئة التفتيش العامة ومكتب المدعي العام في بورت - أو - برانس بغية زيادة فعالية هذين الكيانين.

٤٤ - ويظل العدد المتزايد لحالات الإعدام الغوغائي مدعاة للقلق البالغ. ففي الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، جرى الإبلاغ بوقوع ٦٦ حادثاً،

مما أسفر عن مقتل ٣٠ شخصا وإصابة ٤٥ آخرين. وبلغ عدد الحالات المبلغ عنها في شهر كانون الثاني/يناير وحده ١٨ حالة. ورغم تدخل الشرطة الوطنية الهايتية على نحو أكثر حسما في الآونة الأخيرة، فلم يُجر تحقيق رسمي إلا في عدد قليل من حالات الإعدام هذه.

٤٥ - وواصلت البعثة تقديم الدعم من أجل اعتماد تشريعات من شأنها تمكين مكتب أمين المظالم، تمشيا مع مبادئ باريس المتعلقة بالمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وعملت على إبراز وجود المكتب عن طريق البرمجة المشتركة. ومكتب أمين المظالم، وإن كان قد أنشأ بعض المكاتب الإقليمية المحدودة النطاق، يفتقر إلى الدعم المالي ويعاني من عدم وجود الإطار التشريعي اللازم مما يعرقل سير أعماله.

٤٦ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت البعثة دورات تدريبية لأفراد الشرطة الوطنية الهايتية والقضاة والمنظمات الوطنية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وتناولت هذه الدورات حقوق الإنسان وإنفاذ القانون وقواعد مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة. وأقيمت بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حلقة عمل مخصصة لممثلي الوزارات بشأن تقديم التقارير إلى الهيئات الدولية المعنية برصد المعاهدات، وذلك تمهيدا لإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات تُكلف بإعداد التقرير الدوري الثاني لهايتي المزمع تقديمه إلى لجنة حقوق الطفل.

الشؤون الجنسانية

٤٧ - بالاشتراك مع وزارة شؤون المرأة وحقوقها وشعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمم المتحدة، قامت البعثة، في شهر شباط/فبراير، باستضافة وفد رفيع المستوى أجرى زيارة لهايتي، وقدمت الدعم لعملية المصادقة على تقرير الحكومة الأولي عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعملت البعثة أيضا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على دعم خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة. ويبدو من الاستنتاجات التي جرى التوصل إليها على الصعيد الوطني أن التقارير الواردة عن أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة هي بمعظمها عن العنف البدني في محيط الأسرة، ويليه العنف الجنسي. ومن البادي أن هناك زيادة في عدد الحالات الموثقة للعنف البدني والجنسي ضد النساء والقصر وانخفاض في عدد حالات الاغتصاب الجماعي المبلغ عنها مقارنة بالفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦. ويبدو كذلك أن التحسن الذي تشهده الحالة الأمنية والذي طرأ على إمكانية الحصول على المساعدة وحملات الإعلام الجماهيري يحفزان عددا متزايدا من ضحايا العنف الجنسي على التماس المساعدة.

٤٨ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت البعثة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمنظمات غير الحكومية المحلية فريقاً عاماً للشؤون الجنسانية يُعنى بتعزيز الحقوق السياسية للمرأة استعداداً لانتخابات مجلس الشيوخ المقبلة وما بعدها. واستمرت البعثة أيضاً في توفير التدريب على مهارات القيادة للنساء المنخرطات في العمل السياسي على جميع المستويات.

حماية الأطفال

٤٩ - أسفر التحسن في الحالة الأمنية عن انخفاض ملحوظ في عدد الأطفال المتضررين من العنف المسلح، غير أن هناك الكثير من الأمور التي تظل مدعاة للقلق وتشمل عمليات اختطاف الأطفال والاتجار بهم واغتصاب الفتيات. وقد ارتفع عدد القصر المحتجزين لمدد طويلة في الحبس الاحتياطي ليصبح ٢٦٦ في شباط/فبراير ٢٠٠٨ بالمقارنة بـ ٢٢٦ في تموز/يوليه ٢٠٠٧، فيما تظل حالة الأطفال المودعين في مراكز الرعاية المؤسسية باعثة على الانزعاج الشديد.

٥٠ - وتواصل البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف العمل مع وزارتي العدل والشؤون الاجتماعية لتحسين إقامة العدل فيما يتعلق بالأطفال المحتجزين، كما تقدم الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تعزيز رصد مراكز الرعاية المؤسسية. ووفرت البعثة واليونيسيف التدريب على حماية الأطفال لأفراد الشرطة الوطنية الهايتية في أربع مناطق، وتبذل الجهود لضمان تلقي جميع مراكز الشرطة هذا التدريب. وبناء على طلب مجلس الأمن في قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥)، جرى في نطاق البعثة وضع آلية للرصد والإبلاغ. وقامت البعثة بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة بتقديم الدعم إلى السلطات الوطنية لنقل ٤٧ طفلاً بغية لم شمل أسرهم في مدينة جيريمي. وكان هؤلاء الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين و ٨ سنوات قد وقعوا فريسة للاتجار وعُثر عليهم في بورت - أو - برانس في آب/أغسطس ٢٠٠٧.

سابعاً - الأنشطة الإنسانية والإنمائية وجهود الإنعاش

الحالة الاقتصادية والاجتماعية

٥١ - سيستلزم توطيد الاستقرار في هايتي، بالتوازي مع جهود حفظ السلام الجارية، تحقيق قدر من التقدم الملموس فيما يتعلق بالشواغل الاجتماعية والاقتصادية. وبدأت الصلة الوثيقة بين الأمن والتنمية حلية في سياق تزايد السخط الشعبي بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة.

٥٢ - إن تقديم الحلول القصيرة الأجل للتخفيف من المعاناة وما سيحدثه ذلك من أثر في التقدم الأطول أجلا سيتوقف في المقام الأول على الجهود التعاونية التي يُستثمر فيها بقرارات السياسة العامة وبالإرادة السياسية للقيادة السياسية في هايتي، وعلى المبادرات التي يتخذها القطاع الخاص الوطني، وعلى مشاركة فريق الأمم المتحدة القطري والمؤسسات المالية الدولية ومناخي المعونة الثنائية؛ كما يمكن أيضا للهايتيين المغتربين تقديم إسهاماتهم. وتعتمد آفاق الإنعاش الأطول أجلا في هايتي على استمرار التزام القيادة الوطنية بالعمل الجماعي وتجنب حدوث أي انتكاسات تفضي إلى أزمات من شأنها المساس بثقة المستثمرين.

٥٣ - وفي سياق الاقتصاد الكلي، واصلت هايتي إحراز تقدم في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك في إطار برنامج صندوق النقد الدولي للحد من الفقر وتيسير النمو. وفي عام ٢٠٠٧، أشارت التقديرات إلى ارتفاع معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣,٢ في المائة ليعود إلى المستوى المحقق في عام ١٩٩١. ولكن بسبب الزيادة السكانية ظلت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة بنسبة ٢٣ في المائة عن مستواها في عام ١٩٩١ وبنسبة ٣٨ في المائة عن أعلى مستوى لها تحقّق في عام ١٩٨٠. وانخفض معدل التضخم السنوي ليصبح ٧,٦ في المائة في آب/أغسطس ٢٠٠٧ مسجلا نقصانا عما كان عليه في الشهر نفسه من عام ٢٠٠٥ حيث كانت نسبته ٢٤ في المائة، غير أنه ارتفع منذئذ ليصل إلى ١١ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وظلت العملة مستقرة وارتفعت الاحتياطيات الدولية حيث بلغت ٥٤٥ مليون دولار.

٥٤ - ومن المتوخى في الميزانية الحكومية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ زيادة في النفقات، باستثناء بند المعونة الأجنبية، بنسبة ٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مع التركيز على التعليم والصحة والقضاء والأمن العام والزراعة والبنية الأساسية وتنمية السياحة. ويُتوقع وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي أن يواصل الناتج المحلي الإجمالي نموه في عام ٢٠٠٨ بنسبة ٤,٣ في المائة. وتواصل الجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة عقد اجتماعات شهرية بانتظام مع رئيس الوزراء لضمان تعزيز النفقات الحكومية والمعونة الخارجية أحدهما للآخر وتنسيقهما على النحو الملائم. ولا غنى عن تقديم المجتمع الدولي المزيد من الدعم، وعن تحديد الالتزام بتنسيق المعونة وكفالة فعاليتها إذا ما أُريد التغلب على الاختناقات الهيكلية والمؤسسية والمساعدة على تهيئة مناخ مواتي للاستثمار، وهو ما يعتبر أمرا أساسيا كي يتسنى لهايتي استغلال إمكانياتها في قطاعات مثل السياحة والتصنيع والزراعة.

٥٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وفي أعقاب مشاورات مستفيضة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أحالت الحكومة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الورقة التي أعدتها عن النمو الوطني واستراتيجية الحد من الفقر. وتحدد ورقة استراتيجية الحد من الفقر جدول أعمال التنمية في هايتي واستراتيجيتها الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وينبغي أن تكون هذه الورقة الأساس لأية استراتيجيات مقبلة لتقديم المساعدة. وتعزز الحكومة توطيد استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز الظروف المواتية لاستدامة الإنعاش الاقتصادي من خلال تحسين المناخ فيما يتعلق بالأعمال التجارية، وزيادة قدرات الإدارة العامة، وإصلاح الإدارة الاقتصادية، وإعادة تأهيل وتطوير البنية الأساسية الاجتماعية والمادية. ودعت الحكومة إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى من المقرر إقامته في بورت - أو - برانس يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ويؤمل أن ييسر هذا المؤتمر الاتفاق على إطار للتمويل وأن يكفل تعزيز القدرة على التنبؤ بمستوى دعم الميزانية لورقة استراتيجية الحد من الفقر وزيادته. وسيتيح المؤتمر كذلك الفرصة لتعزيز التنسيق بين المانحين ومناقشة التدابير التي يمكن أن تفضي إلى زيادة فعالية المعونة. وريثما يتم ذلك، بدأ فريق الأمم المتحدة القطري بالتعاون مع البعثة في صياغة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١، دعماً لورقة استراتيجية الحد من الفقر التي أعدتها الحكومة.

٥٦ - وإلى جانب التنمية في مجال الاقتصاد الكلي، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى التصدي للمشاق التي يواجهها الهايتيون بالفعل حيث لا تزال نسبة ٧٦ في المائة من السكان تعيش بأقل من دولارين في اليوم. ومن بواعث الانشغال المستمر ضعف القوة الشرائية فيما يتعلق بالأصناف الأساسية للاستهلاك اليومي وبالسلع المستوردة، وهو ما يشكل ٦٠ في المائة تقريباً من المنتجات المعروضة في الأسواق. ويضاف إلى ذلك، أن الارتفاع الذي شهدته في الآونة الأخيرة أسعار سلع أساسية مثل الدقيق والأرز وزيت الطهي أسفر عن تفاقم المعاناة، فيما ظلت إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية (الرعاية الصحية والتعليم ومياه الشرب) محدودة للغاية. ووفقاً لما جاء في ورقة استراتيجية الحد من الفقر، لا تتوافر خدمات ملائمة إلا في محلتين من أصل ١٣٣، بينما توصف ٥١ محلة بالضعف الشديد أو الضعف الفائق. ويعد استمرار تفشي الفقر المدقع في المناطق الريفية عاملاً رئيسياً في تسارع النمو السكاني للمدن. ونتيجة لهذه الحقائق، صنفت هايتي في المرتبة الـ ١٤٦ بين ١٧٧ دولة في الدليل القياسي للتنمية البشرية للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٧ - واستمرت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في العمل مع الحكومة والجهات المانحة والقطاع الخاص على تشجيع إيجاد سبل لتعزيز تعميم "فوائد السلام" على المجتمعات المحلية

الأشد ضعفا في هايتي. وبدعم من الجهات المانحة، استكمل العنصر العسكري من البعثة مجموعة من المشاريع الصغيرة لتعميم فوائد السلام على أكثر من ٢٥ ٠٠٠ من سكان المجتمعات المحلية الأشد تضررا من العنف. وأنشئ، إضافة إلى ذلك، صندوق جديد متعدد المانحين للإغاثة والإنعاش والمصالحة يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتقديم التمويل السريع والمرن من أجل سد الثغرات في مجال التصدي للكوارث الطبيعية ولصالح أنشطة الإنعاش والمصالحة. وتشجع الجهات المانحة على المساهمة في هذا الصندوق.

٥٨ - وكذلك تواصل البعثة مع البنك الدولي توفير منحة لدعم إجراء تحسينات في البنية الأساسية من شأنها تيسير الأنشطة التنفيذية وتهيئة المناخ لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية. ويقدر أن الأنشطة التي نفذتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الغذاء العالمي في عام ٢٠٠٧، أسفرت عن إيجاد أكثر من ٨٠ ٠٠٠ شهر عمل/فرد. وإلى جانب خطط الحكومة الرامية إلى مضاعفة أنشطة برنامجها للأثر المجتمعي ثلاثة أضعاف لتعزيز فرص إيجاد وظائف على الصعيد المحلي والسماح لمنظمي المشاريع المحليين بالعودة إلى استغلال أعمالهم التجارية، سيكون التوسع في المبادرات التي توفر عددا فائقا من فرص العمل أمرا حاسم الأهمية بالنسبة للمستفيدين والمناطق على حد سواء. ويعد التزام الحكومة باستراتيجية وطنية لإدارة مستجمعات المياه يدعمها فريق الأمم المتحدة القطري، خطوة هامة في ذلك الاتجاه حيث أن تلك الاستراتيجية ستعزز التعافي البيئي وإيجاد عدد كبير من الوظائف غالبا في المناطق التي تعاني من الضعف.

الجهود الإنسانية

٥٩ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عدة أعاصير وأحوال جوية استوائية ألحقت ضررا كبيرا بهايتي. وكانت أكثر هذه الأضرار جسامة تلك التي نجمت عن إعصاري دين "Dean" ونويل "Noël" اللذين ضربا البلد في شهري آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر على التوالي وتأثرت بهما أكثر من ٤٠ ٠٠٠ أسرة. وقدمت البعثة دعما مكثفا في المناطق المتضررة حيث نفذت عمليات إجلاء واسعة النطاق وتقييمات جوية بالطائرات المروحية وأخرى أرضية وقامت بتوزيع المساعدة الغوثية. ودعمت منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الشريكة حكومة هايتي في استجابتها لحالي الطوارئ هاتين. وتيسر تقديم المساعدة عن طريق منحة من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ وتمويل من عدة جهات مانحة. وقدمت اليونيسيف الدعم لعملية توفير مجموعات اللوازم الصحية والأغطية وقامت بتسهيل الحصول على مياه الشرب؛ بينما وزع برنامج الغذاء العالمي أكثر من ١٣٠ طنا من السلع الغذائية المختلفة؛ ويسرت منظمة الصحة في البلدان

الأمريكية/منظمة الصحة العالمية الحصول على الرعاية الصحية. وقامت المنظمة الدولية للهجرة إضافة إلى ذلك بتحسين الظروف المعيشية في أماكن الإيواء المؤقت وساعدت في جهود التعافي من الأزمة، فيما شرعت منظمة الأغذية والزراعة في تنفيذ مشاريع للإنعاش تم فيها توزيع البذور وغيرها من الموارد الزراعية في المناطق الأشد تضرراً. وأدت الأضرار الكبيرة التي لحقت بالمحاصيل إلى تفاقم حدة الضعف في مواجهة انعدام الأمن الغذائي في بعض أنحاء هايتي. ويجري مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية استقصاءً أولياً لتحسين التقييمات المشتركة للاحتياجات في أعقاب الكوارث الطبيعية مع تحسين درجة التأهب لها وتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية وآليات الاستجابة للكوارث.

٦٠ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أطلقت الحكومة حملة ضخمة للتحصين في جميع أنحاء هايتي مستعينة بالدعم المقدم من منظمة الصحة في البلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية واليونسيف والبعثة التي كان لها دور حاسم في ضمان توافر الدعم الأممي واللوجستي اللازم. وقد جرى حتى الآن تطعيم ٣١٥ ٣٩٧ طفلاً دون سن الخامسة باللقاح المضاد لشلل الأطفال؛ و ٢٠٠ ٨٤٨ ١ طفل تتراوح أعمارهم بين عام واحد و ١٩ عاماً باللقاح المضاد للحصبة والحصبة الألمانية؛ و ٢١٦ ١٢٣ امرأة في سن الإنجاب باللقاح المضاد للخنق (الدفتيريا) والكزاز (التيتانوس). وتلقى ٤٠٦ ٦٢٤ من أطفال المدارس في خمسة مقاطعات العلاج للتخلص من الديدان الموجودة في الأمعاء. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قامت الحكومة، بالتعاون مع اليونسيف واليونسكو ومائتين للمعونة الثنائية ومؤسسات مالية دولية، باعتماد خطة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعليم الجميع. وفي إطار البرامج التي ينفذها برنامج الغذاء العالمي لصالح النساء الحوامل والأطفال المصابين بسوء التغذية، قام البرنامج بتوزيع أكثر من ١٥ ٠٠٠ طن من المساعدات الغذائية المباشرة على عدد من المستفيدين يفوق ٦٧٠ ٠٠٠ شخص. وواصلت البعثة تقديم الدعم لبرنامج المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقامت بالاشتراك مع البرنامج المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بوضع برنامج تدريبي للاتصالات يستهدف المصابين بالفيروس. وجرى في المراكز التسعة لوسائل الإعلام المتعددة التابعة للبعثة عقد دورتين عن مسألة فيروس نقص المناعة البشرية شاركت فيهما وزارة الصحة والمنظمات المحلية، وكان الهدف منهما تحديد القدرات اللازمة لتعزيز الاستجابة على أساس الخطة الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دعم الإدارة التنفيذية للمراكز التسعة لوسائل الإعلام المتعددة التابعة للبعثة والتي تعمل على تعزيز الحوار مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام والسلطات المحلية.

ثامنا - سلوك الأفراد والانضباط

٦١ - واصلت البعثة تنفيذ الاستراتيجية الموافق عليها للوقاية والإنفاذ ومساعدة الضحايا لمعالجة مشكلة الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قُدم التدريب المباشر لـ ٣٠٧٠ من أفراد البعثة، منهم ١٤٨٦ من الأفراد العسكريين و ٧٩٣ من أفراد الشرطة، و ٧٩١ موظفا مدنيا و طنيا ودوليا. وتلقت البعثة ١٠ شكاوى بالاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي، أُرسِلت إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية قصد التحقيق فيها. ورُحِّل ما مجموعه ١٢٣ فردا عسكريا وضابط شرطة واحد ينتمون لسبعة بلدان إلى أوطانهم لأسباب تأديبية.

٦٢ - ويشمل ذلك العدد مجموعة مؤلفة من ١١١ فردا عسكريا من سري لانكا، رُحِّلوا في بداية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بتعاون من سلطات سري لانكا، عقب ادعاءات بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وتجري حاليا متابعة الإجراءات القضائية الوطنية، استنادا إلى نتائج توصل إليها محققون أُرسِلوا إلى هايتي من مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومن سري لانكا.

تاسعا - إعداد خطة تدعيم

٦٣ - لقد أُحرز تقدم كبير نحو تحقيق الاستقرار في هايتي في فترة زمنية قصيرة نسبيا. بيد أن هذه الإنجازات لا تزال هشّة، ويمكن أن تنهار بسرعة إذا لم يتم تدعيمها من خلال بذل مزيد من الجهود المستمرة والمنسقة في المجالات ذات الأولوية. وفي حين تقع المسؤولية الرئيسية في تحقيق الاستقرار على عاتق الهايتيين أنفسهم، لبعثة الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي عموما، دور هام تسهم به.

٦٤ - وفي ذلك السياق، بدأت البعثة عملية مشاورات مع السلطات الهايتية لتحديد المعايير الأساسية التي يمكن أن يُقاس بها مدى تدعيم الاستقرار الذي بدأ يسود مؤخرا، كما هو مطلوب بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٨٠ (٢٠٠٧). وعلى النحو المبين في هذا التقرير، تشير تلك المناقشات الأولية إلى أن من ضمن الإنجازات البارزة التي يمكن تحقيقها ما يلي:

(أ) مواصلة إحراز التقدم في تسوية الخلافات السياسية عن طريق الحوار والإتمام الناجح لجولة من الانتخابات تُتوج بتنصيب سلس لرئيس للجمهورية ومجلس تشريعي يُختاران ديمقراطيا في عام ٢٠١١؛

(ب) إنشاء هيكل أمني مستدام يمكن هايتي من الاستجابة بفعالية للتهديدات المحتملة داخل البلاد وعلى طول حدودها البرية والبحرية، مع احترام المعايير الدولية والحريات

الفردية. وسيشمل ذلك تشكيل قوة أساسية للشرطة تتألف من ١٤ ٠٠٠ فرد، وهو ما يُتوخى إنجازُه بحلول عام ٢٠١١، وإنشاء الهيكل المؤسسية ذات الصلة، كما هو منصوص عليه في خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، جنباً إلى جنب مع ترتيبات كافية لحفظ أمن الحدود؛

(ج) إنشاء نظام قضائي وجنائي مستقل وذو مصداقية يحترم حقوق الإنسان ويعمل على تعزيزها، ويكون مفتوحاً أمام جميع المواطنين. وفي نطاق النظام القضائي، يمكن أن تشمل مقاييس التقدم إنشاء المجلس الأعلى للقضاء وإحراز تقدم في تنفيذ عملية لمنح الشهادات. كما تشمل افتتاح كلية القضاة، وإحراز تقدم في تدريب الغالبية العظمى من القضاة والمدعين العامين وغيرهم من العاملين في حقل القضاء. كما يمكن للانتهاك من التحقيقات والمحاكمات ذات الصلة بعدد من القضايا البارزة التي تشمل الفساد والجريمة المنظمة أن يحدث تغييراً أساسياً بتعزيز ثقة الشعب في النظام القضائي. وفي النظام الجنائي، لا بد من القيام، وفقاً لخطة الإصلاح، بعمليات تحسين البنى التحتية اللازمة لتجنب الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان في حق المعتقلين ولتيسير إعادة إدماج المفرج عنهم؛

(د) بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلاد من خلال إقامة مؤسسات حكومية ديمقراطية شرعية وشفافة وخاضعة للمساءلة، نزولاً إلى المستوى المحلي، مع تمتعها بسلطة جمع الأموال وصرفها لصالح السكان، بما في ذلك إنشاء نظام ناجع لإدارة الحدود؛

(هـ) بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التي تقع في إطار ولاية البعثة، سيتطلب تحقيق الاستقرار الدائم تحسناً ملموساً في مستوى معيشة السكان وخلق الظروف المواتية للانتعاش الاقتصادي. ويمكن أن تشمل المؤشرات الرئيسية لإحراز التقدم توافر الخدمات الأساسية من قبيل الصحة والتعليم، بالإضافة إلى زيادة في إيرادات الدولة، وارتفاع كبير في الناتج المحلي الإجمالي (مع آفاق للنمو المطرد على مدى عدة سنوات متتالية)، وارتفاع في فرص العمل، وزيادة في الاستثمار المباشر الداخلي والأجنبي.

٦٥ - وأعتمد في تقريره المقبل، بالاستناد إلى المناقشات الجارية بين البعثة والسلطات الهايتية، تقديم تفاصيل إضافية بشأن هذه الأهداف التي يعزز كل منها الآخر، بما في ذلك وضع المزيد من النقاط المرجعية التي يمكن أن يُقاس بها التقدم المحرز.

٦٦ - ومن شأن إحراز تقدم نحو بلوغ مثل هذه النقاط المرجعية أن يساعد على توجيه الأنشطة المستقبلية للبعثة وتحديد تشكيلتها، وفي جهودها الرامية إلى التنسيق مع الشركاء الرئيسيين. وقد يتجاوز تحقيق بعضها قدرة البعثة وولايتها. ومع ذلك، فإنها ستساعد في تحديد الشروط التي تعتبر ضرورية لتحقيق السلطات الهايتية استقراراً مستداماً، وذلك بدعم

من الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي، الثنائية منها والإقليمية والمتعددة الأطراف، ولتقييم التقدم الذي يحرزه البلد في بلوغ مستوى لا بد منه من الاستقرار يغني عن الحاجة إلى أي عملية أخرى لحفظ السلام.

عاشرا - دعم البعثة

٦٧ - بالإضافة إلى المهام الروتينية، شملت الأنشطة الرئيسية لدعم البعثة التيسير اللوجستي لنشر القوات العسكرية وأفراد الشرطة في نقاط العبور الأربع على الحدود البرية مع الجمهورية الدومينيكية. كما أُنجزت رحلات استطلاع لثمانية مواقع حدودية بها موانئ لنشر التجهيزات البحرية لدى توافرها.

٦٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة إدماج التوعية والتدريب في موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أنشطتها. وقد تمت توعية ما مجموعه ٣ ٥٧٥ فردا حتى الآن من خلال جلسات إحاطة. وواصلت البعثة تعزيز خدمات الاستشارة الطوعية والاختبار السري والسهر على توافر تلك الخدمات من خلال مركزين دائمين وفريق متنقل. وقد أُجري حتى الآن أكثر من ١ ٢٠٠ اختبار.

٦٩ - ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٧، توفي ٣ من أفراد البعثة، وتم إجلاء ٢٣ لأسباب طبية إلى مواقع خارج هايتي، ونُقل ٣٢ لأسباب طبية إلى مؤسسات رعاية طبية أعلى مستوى داخل هايتي. ولا يزال أفراد البعثة يواجهون مخاطر أمنية محدقة.

حادي عشر - الجوانب المالية

٧٠ - رصدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٤/٦١، مبلغ ٨٠٠ ٣٧٢ ٥٣٥ دولار، أي ما يعادل ٤٠٠ ٦١٤ ٤٤ دولار شهريا، للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وقُدِّمت الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إلى الجمعية العامة لتنظر فيها في الجزء الثاني من دورتها الثانية والستين المستأنفة.

٧١ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ما مقداره ٤١٨,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما قدره ٣ ١٥٣,٨ مليون دولار.

٧٢ - وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وصلت المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة في البعثة بقوات وبوحدات الشرطة المشكلة ما مجموعه ١٠١,٨ مليون دولار. وتم سداد

تكاليف القوات حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧ وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، وفقا لجدول السداد الفصلي.

ثاني عشر - ملاحظات

٧٣ - لقد قُطعت أشواط هامة في مجالات رئيسية منذ تقرير الأخير، الأمر الذي يتيح أسباب الأمل، ويُبرزُ في الوقت نفسه ضرورة مواصلة الجهود. وقد سمح استمرار التعاون داخل القيادة السياسية باعتماد إطار قانوني للسلطة القضائية، والاتفاق على فترة ولاية أعضاء مجلس الشيوخ وعلى إنشاء المجلس الانتخابي المؤقت. علاوة على ذلك، وبفضل مساهمة القوات العسكرية وأفراد الشرطة التابعة للبعثة، شهد الوضع الأمني تحسنا كبيرا خلال السنة الماضية وبالتعاون مع السلطات الهايتية، أدخلت البعثة تعديلات على هيكلتها وعملاتها من أجل التصدي للنشاط الإجرامي في العاصمة. وبدأت البعثة أيضا إعادة انتشارها على طول حدود هايتي من أجل تعزيز سلطة الدولة. وقد أُحرز تقدم كبير في تنفيذ برامج الإصلاح الداعمة لسيادة القانون، إلى جانب بذل المزيد من الجهود لتعزيز مؤسسات الدولة الأخرى. واستمرت مؤشرات الاقتصاد الكلي في التحسن، وشهدت البلاد نموا اقتصاديا تجاوز ما كان ممكنا على مدى عقود من الزمن.

٧٤ - ومع ذلك، لا تزال إمكانية التراجع ماثلة للعيان. فقد صرفت التوترات القائمة فيما بين الجهات السياسية وفيما بين أجهزة الحكومة الانتباه عن جدول أعمال الإصلاح. وإلى جانب زيادة عدد عمليات الاختطاف واستمرار الشائعات عن إعادة تكوين العصابات، أدت تلك الأحداث إلى تقويض ثقة الشعب. ولا تزال القدرة المؤسسية للبلد مخفوفة بالمخاطر، مما يعرقل تحقيق سيادة القانون وتوفير الخدمات العامة الأساسية، ويؤثر على مناخ الاستثمار. وفي غضون ذلك، فإن الصعوبات الموجهة في ترجمة بيئة الاقتصاد الكلي الإيجابية إلى تحسن ملموس في الظروف المعيشية لم تنقل كاهل السكان فحسب، بل ساهمت أيضا في خطر الانزلاق مجددا إلى حالة عدم الاستقرار. وفي مواجهة ذلك التحدي، يمكن لتقدم حلول اقتصادية قصيرة الأجل أن يُحدث فرقا حاسما.

٧٥ - ويتحتم على جميع العاملين على تحقيق الاستقرار في هايتي مضاعفة جهودهم من أجل تمكين هذا البلد من اغتنام هذه الفرصة التاريخية للخروج من دوامة الماضي المدمرة. وتعود المسؤولية الأولى في هذا الصدد على القيادة والمؤسسات الهايتية، إذ إن التعاون فيما بين تلك المؤسسات أمر لا غنى عنه لاستمرار التقدم. ويقع على عاتق السلطتين التنفيذية والتشريعية أن تثابرا في العمل معا على رسم استراتيجيات للمستقبل وفي تنفيذها. وبالمثل، حتى يتسم الجهاز القضائي ومؤسسات إنفاذ القانون بالفعالية، فلا بد أن يتعاونوا

ويكون تعاونهما باديا للجميع. وأما التركيز على مابينهما من خلافات فسيؤدي لا محالة إلى إضعافهما معا. ويجب أن تلقى هذه الجهود الدعم من القطاع الخاص، فإن موارده ومبادراته ذات أهمية بالغة، ومن صناع الرأي، إذ لهم القدرة على المساعدة في تعزيز إشراك الجمهور في ما يجب أن يكون عملا واسع النطاق من أجل تحقيق مستقبل أفضل.

٧٦ - ولا تزال المشاركة الدولية القوية أمرا لا غنى عنه لمواصلة إحراز التقدم. وتبقى مساهمة القوة العسكرية وأفراد الشرطة التابعة للبعثة أمرا حاسما لمواصلة التصدي للتهديدات الأمنية والنشاط الإجرامي، ولمنح الشعور بالأمن ودعم سلطة الدولة على طول الحدود - وهذا مجال لا بد فيه من مشاركة بلدان أخرى في المنطقة حتى تؤدي هذه الجهود ثمارها. وتبقى مشاركة البعثة في الإصلاح الداعم لسيادة القانون، وغيره من المجالات المهمة لتحقيق الاستقرار، محورية للنجاح في تعزيز مؤسسات الدولة. ولا يمكن أن ينجح الإصلاح المؤسسي بدون دعم ثنائي واسع النطاق. ويؤمل أن يوفر إنشاء صندوق استئماني لدعم سيادة القانون وسيلة مفيدة لتقديم المساعدة في هذا المجال. كما أن الجهود المنسقة للجهات المانحة، جنبا إلى جنب مع الجهود التي يبذلها الفريق القطري التابع للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، تكتسي طابعا حيويا لتحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية التي ترتبط ارتباطا وثيقا لتحقيق الاستقرار.

٧٧ - ويتطلب نجاح عملية تحقيق الاستقرار الاستمرار في بذل الجهود. ويمكن أن يساعد وضع خطة تدعيم تشتمل على نقاط مرجعية قابلة للقياس، كما هو مطلوب في قرار مجلس الأمن ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، على تلافي التخلي عن هابتي قبل الأوان مما يمكن أن يؤدي بسرعة إلى فقدان كل ما تحقق حتى الآن، على نحو ما حدث في أماكن أخرى. وكما هو مبين في هذا التقرير، شرعت البعثة في وضع هذه الخطة على أساس التشاور مع السلطات الهايتية. وإنني أتطلع إلى تقديم المزيد من التفاصيل عن هذه الخطة، بما في ذلك المعايير ذات الصلة، في تقرير المقبل إلى مجلس الأمن.

٧٨ - وأود أن أحتم بالإعراب عن خالص امتناني لمثلي الخاص، السيد هادي العنابي، ولرجال ونساء البعثة الذين يبذلون من التفاني والالتزام لتحقيق الاستقرار في هابتي ما يحدث تغييرا جوهريا، وكذلك للحكومات التي قدمت الجنود وأفراد الشرطة للعملية.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المساهمة بأفراد
عسكريين ووحدات
(في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨)

البلد	ضباط الأركان		الأفراد		المجموع
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
الأرجنتين	—	٩	٢٢	٥٣٠	٥٦١
الأردن	—	١٠	—	٧٥٠	٧٦٠
إكوادور	—	١	—	٦٦	٦٧
أوروغواي	—	١٣	٥٥	١٠٧٨	١١٤٦
باراغواي	—	—	—	٣١	٣١
باكستان	—	١	—	—	١
البرازيل	—	١٤ ^(أ)	٦	١٩٣ ^(ب)	١٢١٣
بوليفيا	—	٣	٦	٢٠٩	٢١٨
بيرو	—	٥	—	٢٠٥	٢١٠
سري لانكا	—	١٠	—	٩٥٠	٩٦٠
شيلي	—	٦	٦	٤٨٧	٤٩٩
غواتيمالا	—	٥	٧	١٠٧	١١٩
فرنسا	—	٢	—	—	٢
الفلبين	—	٢	١١	١٤٤	١٥٧
كرواتيا	—	٣	—	—	٣
كندا	—	٤	—	—	٤
نيبال	—	١١	١٣	١٠٨٦	١١١٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١	٣	—	—	٤
المجموع	١	١٠٢	١٢٦	٦٨٣٦	٧٠٦٥

(أ) بما في ذلك قائد القوة.

(ب) بما في ذلك ضابط بوليفي يوجد في الخدمة بالوحدة البرازيلية.

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المساهمة بأفراد في
الشرطة ووحدات شرطة مشكلة
(في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨)

البلد	أفراد الشرطة		وحدات الشرطة المشكلة		المجموع
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
الاتحاد الروسي	—	٤	—	—	٤
الأرجنتين	—	٤	—	—	٤
الأردن	—	١٩	—	٢٩٠	٣٠٩
أسبانيا	٣	٤٣	—	—	٤٦
أستراليا	—	—	—	—	—
أوروغواي	—	٤	—	—	٤
إيطاليا	—	٥	—	—	٥
باكستان	—	—	—	٢٥٠	٢٥٠
البرازيل	—	٤	—	—	٤
بنن	—	٦١	—	—	٦١
بور كينا فاسو	—	١٩	—	—	١٩
تركيا	٢	٥٨	—	—	٦٠
تشاد	—	١	—	—	١
توغو	—	٣	—	—	٣
جمهورية أفريقيا الوسطى	—	١	—	—	١
جمهورية الكونغو الديمقراطية	—	٢	—	—	٢
رواندا	—	١١	—	—	١١
رومانيا	٨	١٦	—	—	٢٤
سري لانكا	—	٣٣	—	—	٣٣
السلفادور	—	٣	—	—	٣
السنغال	—	٦٤	—	٨٣	١٤٧
شيلي	١	١٣	—	—	١٤
صربيا	١	٤	—	—	٥
الصين	—	٩	٨	١١٧	١٣٤
غرينادا	—	٣	—	—	٣

البلد	أفراد الشرطة		وحدات الشرطة المشكلة		المجموع
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
غينيا	٤	٨٤	—	٨٨	٨٨
فرنسا	٤	٥٣	—	٥٧	٥٧
الفلبين	٥	١٢	—	١٧	١٧
الكامبيون	١	٢٣	—	٢٤	٢٤
كرواتيا	—	١	—	١	١
كندا	٧	٨٧	—	٩٤	٩٤
كوت ديفوار	٣	٣٤	—	٣٧	٣٧
كولومبيا	—	٢	—	٢	٢
مالي	—	٤٧	—	٤٧	٤٧
مدغشقر	—	١	—	١	١
مصر	—	٢٩	—	٢٩	٢٩
نيبال	٢	٢٣	٧	١١٨	١٥٠
النيجر	١	٦٥	—	٦٦	٦٦
نيجيريا	—	٦	٣٨	٨٧	١٣١
الولايات المتحدة الأمريكية	٣	٤٢	—	٤٥	٤٥
اليمن	—	١	—	١	١
المجموع	٤٥	٨٩٤	٥٣	٩٤٥	١٩٣٧

